



World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الثانية

روما، 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

البند 7 من جدول الأعمال  
WFP/EB.2/2018/7-C/Add.1  
تقارير التقييم  
للنظر

التوزيع: عام  
التاريخ: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018  
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

## رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم الحافظة القطرية لمالي للفترة 2013-2017

### الخلفية

- 1- تعرض هذه الوثيقة رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم حافظة البرنامج القطرية لمالي.
- 2- ويغطي التقييم جميع عمليات البرنامج في مالي في الفترة من 2013 إلى 2017، ويتناول الوضع الاستراتيجي للبرنامج في البلد، ونوعية قرارات البرنامج والعوامل المؤثرة عليها، وأداء أنشطة الحافظة ونتائجها.
- 3- واستناداً إلى نتائج التقييم، طُرحت ثمان توصيات سيبدأ البرنامج تنفيذها في عام 2018.
- 4- وشملت أعمال البرنامج في مالي أثناء الفترة المشمولة بالتقييم توسيع نطاق الاستجابة لحالات النزاع والنزوح الواسعة النطاق التي نشأت عن الأزمة السياسية والأمنية التي اندلعت في الفترة 2012/2013، وتقليص الاستجابة عقب عقد ترتيبات السلام وعودة معظم المشردين، وكذلك الاستجابة منذ وقت أقرب لموجة جفاف شديدة.
- 5- وعلى الرغم من انتهاء النزاع الواسع النطاق، يتأثر قطاع كبير ومتزايد في البلد بانعدام الأمن، مما يحد من قدرة الحكومة على صون الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية. ويؤثر ذلك بدوره على الأمن الغذائي وقدرة الحكومة على أداء وظائفها الأساسية، بما فيها تقديم المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين.
- 6- وتُعرب الأمانة عن تقديرها لنتائج التقييم والتوصيات ذات الصلة التي ستثري إعداد خطة استراتيجية قطرية لمالي.
- 7- وترد في المصروفة التالية الإجراءات المزمع اتخاذها والجدول الزمني لتنفيذها.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة S. Caruso  
المديرة القطرية

بريد إلكتروني: [silvia.caruso@wfp.org](mailto:silvia.caruso@wfp.org)

السيد A. Dieng  
المدير الإقليمي  
دكار

بريدي إلكتروني: [abdou.dieng@wfp.org](mailto:abdou.dieng@wfp.org)

## رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم الحافظة القطرية لمالي للفترة 2013-2017

الموعد النهائي للتنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	جهة التنفيذ	التوصيات
2019	<p>موافقة.</p> <p>(أ) يجري تحليل الاحتياجات والأسباب الجذرية. ويُشكّل الاستعراض الاستراتيجي الأخير لجهود القضاء على الجوع مكوناً أساسياً في هذا التحليل ويثري أيضاً تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية. وخلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، سيتم إجراء استعراضات للعوامل المسببة لسوء التغذية في مختلف أنحاء البلد، كما سيتم إجراء دراسات تتناول الصلات بين التماسك الاجتماعي (أو النزاع)، وانعدام الأمن الغذائي، وأثر أنشطة البرنامج. وكجزء من عملية إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية، سيتم إجراء تحليل مفصّل لانعدام الأمن الغذائي باستخدام مجموعات البيانات المستمدة من الاستقصاءات الوطنية السابقة للأمن الغذائي والتغذية. وسيستخدم التحليل لتحديث التحليل المتكامل للسياق الذي سيثري بدوره قرارات المكتب القطري بشأن الأولويات الجغرافية.</p> <p>(ب) بدأت بالفعل على عدة مستويات مناقشة الصلات الاستراتيجية كجزء من التقدير القطري المشترك الذي يتسند إليه إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي تُشكّل فيه أهمية المشاركة في الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والإنمائي وإحلال السلام أحد المبادئ التوجيهية؛ ومن خلال فرقة عمل مخصصة معنية بالترابط بين العمل الإنساني والإنمائي والسلام يشترك في عضويته كل من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأنشئ بالتنسيق من لجنة تأهيل المناطق الخارجة من النزاع ( <i>Commission de Réhabilitation des Zones Post-Conflict</i> )، وهي إحدى الكيانات المسؤولة عن تنسيق توفير المعونة الإنسانية في مالي وتضم في عضويتها ممثلين عن الحكومة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة؛ ومن خلال المشاركة الثنائية المباشرة مع الشركاء، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في وضع برامج تعاونية لتعزيز سبل الوصول إلى الخدمات وتحقيق التماسك الاجتماعي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات من خلال تدخلات متكاملة وتكميلية.</p> <p>(ج) يعكف المكتب القطري حالياً على توسيع تدخلاته المتعددة القطاعات والمتعددة السنوات، بما في ذلك من خلال البرمجة المشتركة. ويتوسّع المكتب القطري، بدعم مالي من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، في توفير حزمة متكاملة من التدخلات التي تشمل المساعدة الغذائية مقابل أنشطة بناء الأصول بهدف زيادة القدرة على الصمود على المستوى المجتمعي والأسري والفردي. ويجري حالياً تنفيذ برنامج متعدد السنوات يستهدف المناطق الشديدة الهشاشة ويستخدم موارد من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويجري إعداد برنامج مدته ثلاث سنوات بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) يستهدف وسط مالي ويجمع بين أنشطة التغذية وشبكات الأمان ودعم الإنتاج الزراعي كي تنظر فيه كندا باعتبارها جهة مانحة محتلمة. ويجري وضع استراتيجية مشتركة بين البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسف لتعزيز القدرة على الصمود من خلال تدخلات متعددة السنوات ومتعددة القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب القطري الوعي وتحليل التفاوتات بين الجنسين باعتبارها أسباباً جذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عن طريق تضمين برامجه الحالية نتائج وتوصيات تحليل المسائل الجنسانية التي تنطوي عليها التدخلات القائمة على النقد.</p>	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي	<p><b>التوصية 1: فهم الأسباب الجذرية للاحتياجات</b></p> <p>إذ يحافظ البرنامج على آلية للاستجابة كي يتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة في حالات التشرّد الناجمة عن النزاعات أو الصدمات المناخية، ينبغي له الاضطلاع بما يلي:</p> <p>(أ) إعداد تحليل رسمي مفصل للأسباب الجذرية للاحتياجات على نطاق البلد حسب المنطقة ونوع الاحتياجات وفئة المستفيدين وغير ذلك؛</p> <p>(ب) إجراء مناقشات مع الجهات الشريكة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، ومع الحكومة بشأن الروابط الاستراتيجية بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام وأنشطة البرنامج التي يمكن أن تدعم (بصورة غير مباشرة) علاج أعراض الاحتياجات وأسبابها معاً؛</p> <p>(ج) النظر في الأنشطة التآزرية الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للاحتياجات مثل أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول المتعددة السنوات بهدف الحد من الحاجة إلى المساعدة خلال موسم الجذب (من يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول)؛</p>

رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم الحافظة القطرية لمالي للفترة 2013-2017			
الموعد النهائي للتنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	جهة التنفيذ	التوصيات
	<p>(د) شملت المساعدة الموسمية للجفاف في عام 2017 مكوّناً هدفه تحديداً تلبية احتياجات السكان الرعويين والزراعيين الرعويين أثناء موسم القحط المبكر في الفترة من مارس/أذار حتى يونيو/حزيران. وسُرد عن كثب حالة المراعي وسبل الوصول إلى المياه السطحية أثناء الموسم المطير حتى نهاية موسم القحط في المجتمعات الرعوية. ومن المزمع إجراء أعمال تحليلية أخرى خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة بغرض إثراء التحسينات التي سيجري إدخالها على استهداف السكان الرعويين والزراعيين الرعويين ووضع استراتيجية استجابة ملائمة. وسوف يشمل ذلك تنسيقاً مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.</p>		<p>(د) ضمان مراعاة احتياجات الرعاة والأشخاص المعتمدين على الزراعة والرعي على النحو الملائم.</p>
2019	<p>موافقة جزئية.</p> <p>(أ) لا تُشكّل المناطق المتأثرة بالنزاع محور التركيز الوحيد أثناء توجيه المساعدة الغذائية الذي يتسند إلى نتائج تقديرات الأمن الغذائي والتغذية. وعند تحديد الأولويات التشغيلية، يأخذ البرنامج أيضاً في الحسبان جوانب التكامل بين تدخلات وأولويات أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وأثناء موسم القحط في عام 2018 الذي حُدثت فيه الاحتياجات في جنوب البلد وغربه، قُدمت المساعدة إلى تلك المناطق. غير أن من الجدير بالملاحظة أنه عندما تكون الموارد محدودة بالمقارنة مع الاحتياجات، يتعين على البرنامج وضع أولويات، وتبلغ مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية عموماً أسوأ مستوياتها في المناطق المتأثرة بالنزاع.</p> <p>موافقة.</p> <p>(ب) تُبذل جهود مستمرة لتحسين تنسيق المساعدات الغذائية والتغذية المقدمّة من خلال خطة الاستجابة الوطنية التي تنسقها الحكومة ومجموعتي الأمن الغذائي والتغذية. وبذلت في عام 2018 جهود خاصة لتعزيز مجموعة الأمن الغذائي. وتشمل الاستثمارات الجارية من أجل زيادة تحسين التنسيق بناء قدرات المؤسسات الحكومية (بما فيها مفوضية الأمن الغذائي) وتعزيز الاتصالات بين الجهات الفاعلة وكذلك الاتصالات بين الجهات الفاعلة والجهات المانحة.</p> <p>موافقة جزئية.</p> <p>(ج) أبدى المانحون انفتاحاً ومرونة في استخدام مساهماتهم أثناء الاستجابة للأزمة الحالية، وساعد ذلك المكتب القطري على ضمان التغطية الملائمة للأشخاص المحتاجين باستخدام مساعدات الطوارئ المقدمّة من البرنامج. غير أنه ينبغي الاعتراف بأن الحكومات المانحة ترى أن المؤسسات والبرامج الوطنية ينبغي أن تستخدم مواردها الخاصة للتصدي لجيوب انعدام الأمن الغذائي في المناطق التي لم يندلع فيها أي نزاع ويوجد فيها حضور للحكومة ولم تتوقف فيها الخدمات، ما لم تكن تلك المناطق تواجه صدمة كبيرة أو كبيرة جداً. ويعمل المكتب القطري حالياً مع</p>	المكتب القطري	<p><b>التوصية 2: إعادة منح الأولوية للمساعدة حسب المنطقة</b></p> <p>تركز المساعدة الحالية المقدمة من البرنامج تركيزاً شديداً على المناطق الواقعة في شمال البلد ووسطه وإن كان مستوى الاحتياجات في بعض المناطق الواقعة في الجنوب مرتفعاً بالقدر ذاته وأخذاً في الارتفاع في بعض الحالات.</p> <p>ينبغي للبرنامج الاضطلاع بما يلي:</p> <p>(أ) استعراض الاستهداف الجغرافي الحالي للمساعدة الغذائية العامة بهدف تلبية الاحتياجات في مناطق تتجاوز نطاق مناطق النزاعات في شمال البلد ووسطه؛</p> <p>(ب) تحسين التنسيق مع الجهات الشريكة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية مواءمة معايير الاستهداف وتجنب "الإفراط في مساعدة" بعض مناطق البلد بينما يسجل "نقص في مساعدة" مناطق أخرى؛</p> <p>(ج) مناقشة التوازن الجغرافي للاحتياجات مع الجهات المانحة بهدف زيادة التمويل لصالح المناطق التي لا تشارك حالياً مشاركة مباشرة في النزاعات؛</p>

رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم الحافظة القطرية لمالي للفترة 2013-2017			
الموعد النهائي للتنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	جهة التنفيذ	التوصيات
	<p>الشركاء الآخرين في تعبئة الموارد (بما فيها التمويل المتعدد السنوات) لتعزيز القدرة على الصمود في المناطق التي لم تتأثر مباشرة بالنزاع. وتشمل هذه الجهود توثيق النتائج التي من المتوقع أن تسفر عنها زيادة القدرة على الصمود وذلك من حيث الحد من الحاجة إلى مساعدات خارجية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من تصورات التهميش.</p> <p>موافقة.</p> <p>(د) يلزم تحقيق مزيد من التقدم في تقاسم المسؤولية عن الاستجابة مع الحكومة، بما يشمل النظام الوطني للحماية الاجتماعية ومفوضية الأمن الغذائي. ولا تزال إمكانية التنبؤ باستجابة الحكومة تُقَدَّر توافر القدرات والموارد، مما يُعَدِّد التنسيق والاتصال مع المانحين في صدد المتطلبات المتبقية.</p>		<p>(د) إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن تقسيم التغطية (بإشراف الحكومة على الدوام) حسب المنطقة والموقع بين المستفيدين في المناطق الريفية والمستفيدين في المناطق الحضرية الذين يكون من الأسهل الوصول إليهم على سبيل المثال.</p>
2019	<p>موافقة.</p> <p>(أ) يجري تدبير التمويل اللازم للتغذية المدرسية بصورة أكثر استدامة على الأجلين القصير والمتوسط. وازدادت كفاءة التكلفة بفضل التحول نحو استخدام التحويلات القائمة على النقد والعمل المباشر مع الهياكل الحكومية. وفي التدخلات التغذوية، اجتذبت أنشطة الطوارئ، مثل التغذية التكميلية الشاملة بالاقتران مع المساعدة الغذائية في الحالات الإنسانية، مستويات كبيرة من الدعم بينما لم تنجح التدخلات الأخرى - وعلى رأسها معالجة سوء التغذية المعتدل - في تحقيق ذلك. وعدلت المستويات المقررة لأنشطة معالجة سوء التغذية المعتدل كي تناسب الموارد التي من المتوقع توافرها، مع التركيز على المجالات التي ترتفع فيها معدلات انتشار سوء التغذية.</p> <p>موافقة جزئية.</p> <p>(ب) سيواصل البرنامج الدعوة إلى زيادة المخصصات للميزانية الوطنية لبرنامج التغذية المدرسية وكذلك الدعوة إلى رصد موارد من أجل وضع بروتوكول وطني لعلاج سوء التغذية باعتبار ذلك عنصراً من عناصر جهود الحكومة لتوسيع برنامج الحماية الاجتماعية. وساهم الاعتراف الصريح بأن التغذية المدرسية والتدخلات التي تعالج سوء التغذية تشكل جزءاً من نظام الحماية الاجتماعية والقيام مؤخراً بتخصيص 1.8 مليون دولار أمريكي من ميزانية الحكومة لتوسيع برامج شبكات الأمان في جعل تلك التدخلات استثماراً أكثر جاذبية للمانحين. غير أن إمكانية نقل المسؤولية عن تدخلات البرنامج بالكامل إلى الحكومة في المدى القصير أو المتوسط يُقَدَّر ضيق الحيز المالي للحكومة. ويسعى المكتب القطري إلى تيسير تحقيق تحول في نهاية المطاف عن طريق ضمان زيادة الاتساق بين الأنشطة التي تُنفذها الحكومة وأنشطة الجهات الفاعلة الأخرى، وكذلك عن طريق دعم الحكومة في وضع السياسات.</p>	المكتب القطري	<p><b>التوصية 3: التخطيط المسبق لانخفاض تمويل أنشطة التغذية المدرسية والتغذية</b></p> <p>ينبغي للبرنامج الاضطلاع بما يلي:</p> <p>(أ) إعداد تقديرات واقعية للتمويل الذي يمكن للبرنامج تخصيصه لهذه الأنشطة في المستقبل وتحديد أي وجه من أوجه الفعالية المحتملة من حيث التكاليف في توفير المساعدة مثل التغييرات في الطرائق والشراكات الجديدة وغير ذلك؛</p> <p>(ب) إعداد استراتيجية لتسليم المهام بالتعاون مع الجهات الشريكة والحكومة بهدف تقليل الأثر السلبي لخفض تغطية أنشطة البرنامج على المستفيدين إلى أدنى حد وتحديد منظمات أخرى يمكنها أن تحل محل البرنامج في توفير المساعدة ومصادر التمويل المتصلة بذلك في مرحلة مبكرة من هذه العملية. وقد تشمل الحلول إدراج بعض الأنشطة في التدخلات الرئيسية المتصلة بالحماية الاجتماعية والصحة والتمويل من الحكومة.</p>
2020-2019	<p>موافقة جزئية.</p> <p>يوثق المكتب القطري التفاعلات بين الأنشطة، بما فيها أوجه التآزر والتكامل التي تدعم قرار الأخذ بنهج متعدد القطاعات والأثر المتوقع للاستثمارات في بناء القدرة على الصمود على الاحتياجات المستقبلية فيما يتصل بالمساعدة</p>	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي، وشعبة السياسات	<p><b>التوصية 4: إدارة التغييرات في الأنشطة أو الطرائق</b></p> <p>ينبغي للبرنامج تصميم أداة تمكن من رسم خرائط رسمية للأثار المباشرة وغير المباشرة للتغييرات الطارئة على الأنشطة أو</p>

رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم الحافظة القطرية لمالي للفترة 2013-2017			
الموعد النهائي للتنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	جهة التنفيذ	التوصيات
	في حالات الطوارئ، ومن المتوقع أن يتطلب ذلك مجموعة من النهج المختلفة وليس مجرد أداة واحدة. وأجريت عدة تقييمات لأثر البرامج فيما بين عامي 2013 و2017 باستخدام أساليب نوعية وكمية على حد سواء، بما في ذلك إجراء مقابلات مع المستفيدين وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ومن المقرر إجراء تقييمات للأثر وتقديرات لخطوط الأساس باستخدام أساليب كمية ونوعية في السنتين المقبلتين للاسترشاد بها في تصميم وتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية والمشروعات الرئيسية التي تدعمها الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الأخرى.	والبرامج، وشعبة الدعم	الطرائق قبل تنفيذها حتى يتسنى دعم عمليات اتخاذ القرارات المسندة بالبيانات. وينبغي أن تشمل الأداة التحليل الكمي والنوعي ودمج التعليقات المقدمة من المستفيدين وسائر الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية. وفي المجالات التي تكون فيها البيانات محدودة، ينبغي للبرنامج النظر في إجراء تقييم للأثار..
2020-2019	موافقة.  (أ) يقوم المكتب القطري بوضع خطوط أساس، لا سيما لأنشطة بناء القدرة على الصمود للتمكين من إجراء مقارنات بين الأوضاع قبل التدخلات وبعدها. ويُشكل هذا العمل المتعلق بخطوط الأساس جزءاً من أنشطة بناء القدرة على الصمود التي ستُنفذ بتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا وتعكسها الطريقة المنقحة للاستهداف في نشاط التغذية المدرسية. (ب) يزداد تنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول كجزء من استراتيجية أوسع متعددة القطاعات لمعالجة مختلف جوانب القدرة على الصمود. وتشمل أمثلة ذلك نشاطاً متعدد القطاعات يجري تنفيذه بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا ومنظمة اليونيسف، وتجرى مناقشة هذا النشاط حالياً مع كندا.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي، وشعبة السياسات والبرامج	<b>التوصية 5: تعزيز المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول</b> ينبغي للبرنامج أن يوسع ويعزز جهوده لتصميم أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول ومنهجية رصدها مع ضمان ما يلي: (أ) تصميم جميع التدخلات على نحو يسمح برصد الحاصلات؛  (ب) الاستفادة التامة من الدروس المستخلصة من نهج "القرى التي تستهدفها مبادرة القضاء على الجوع" المنطوي على إدماج عدة طرائق للمساعدة، بما فيها المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول.
2020	موافقة. يتعين مراعاة المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين والحماية (حسب ما جاء أيضاً في الرد على التوصية 7) عند تخطيط الأنشطة ورصدها. وسعيًا إلى تعزيز دمج القضايا الجنسانية في البرمجة، سيقوم المكتب القطري بتعزيز وتنظيم تحليلات تشاركية حسب نوع الجنس (والعمر). وبدعم من المقر والمكتب الإقليمي وتبعاً لتوافر الموارد، سينظر المكتب القطري في الانضمام إلى البرنامج الذي ينفذه البرنامج والذي سيفضي إلى إحداث تحول جنساني بغرض دعم دمج القضايا الجنسانية في برامجه وعملياته وهيكله. وسيستفاد من النتائج التي ستسفر عنها جهود تنظيم إجراء تحليلات تشاركية حسب نوع الجنس (والعمر) في اختبار آليات التحويلات، وإجراءات الاستهداف والتنفيذ، والرصد. وسيجري في الأجل المتوسط التماس فرص للحد من التفاوتات بين الجنسين، وذلك مثلاً من خلال برنامج التغذية المدرسية وفرص كسب العيش المنصفة. وستشمل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه إجراء بحوث تطبيقية بهدف تحديد الحالات والاعتبارات الخاصة بمختلف المواقع والأوضاع. وفي حين أن تفاصيل البحث لم توضع في شكلها النهائي، تتجه النية إلى وضع استراتيجية ملائمة والبدء في تنفيذها في غضون السنتين المقبلتين.	المكتب القطري بدعم من المكاتب الإقليمية وشعبة السياسات والبرامج ومكتب الشؤون الجنسانية	<b>التوصية 6: إعداد استراتيجية للمساواة بين الجنسين</b> ينبغي للبرنامج أن يضع استراتيجية تشغيلية مسندة بالبيانات لدمج الاعتبارات الجنسانية في البرامج ويضمن استناد البرامج إلى تحليل محدد لهذه الاعتبارات ويدعم فريقه القطري المعني بالمساواة بين الجنسين.

رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم الحافظة القطرية لمالي للفترة 2013-2017			
الموعد النهائي للتنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	جهة التنفيذ	التوصيات
يونيو/حزيران 2019	موافقة. قطعت أشواط طبية في وضع آلية للشكاوى والتعليقات باستخدام رقم هاتفي مجاني. ويشمل العمل وضع إجراءات خاصة للتعامل مع الشكاوى ذات الحساسية الإدارية التي تنطوي على قضايا متعلقة بالحماية، وتصميم استراتيجية اتصال لتوعية المستفيدين بالآلية التعليقات. وسينصب التركيز فوراً في المقام الأول على الأخذ بنهج "عدم إلحاق الأذى" عن طريق تصميم تدخلات تتجنب زيادة الشواغل المتعلقة بالحماية.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج	<b>التوصية 7: تدعيم آلية تقديم التعليقات بشأن الحماية ووصول المساعدة الإنسانية</b> ينبغي للبرنامج الاضطلاع بما يلي: (أ) تسريع وتيرة بدء تنفيذ آلية شاملة لتقديم تعليقات المستفيدين وضمان إطلاع كل من المستفيدين والجهات الشريكة المنفذة والأطراف الثالثة المعنية بالرصد على حقوقهم وأدوارهم ومسؤولياتهم المتصلة بالأداة الجديدة على النحو الواجب؛ (ب) تحسين رصد حماية النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى.
2020-2019	موافقة. (أ) يجري توسيع آلية تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها باستخدام الهواتف النقالة، وتم تمديد وتوسيع ترتيبات الرصد من جانب أطراف ثالثة. ويُشارك المكتب القطري بدور فاعل في تخطيط وتنفيذ سجل اجتماعي موحد تديره الحكومة. موافقة. (ب) يتم باستمرار إجراء تحليل لتوجيه عملية اختبار البيانات التحويلات الملائمة. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات مع مجموعة من مقدمي الخدمات المالية لضمان تغطية جغرافية واسعة بدرجة كبيرة؛ غير أنه في ظل تداخل نطاقات التغطية لدى بعض مقدمي الخدمات، هناك أيضاً درجة كبيرة من التكرار.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج وشعبة الإمداد	<b>التوصية 8: الاستفادة من التكنولوجيا للحد من التكاليف وزيادة التأثير</b> فيما يخص تقييمات الأمن الغذائي، ينبغي للبرنامج أن يجري دراسة ترمي إلى تحديد أساليب أكثر فعالية من حيث التكاليف لجمع المعلومات عن الأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي والضعيفة والأسباب الجذرية للاحتياجات وتحليلها، بالنظر إلى التطورات الأخيرة الطارئة في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية المحمولة وإجراء تقييمات ميسرة عبر الهاتف المحمول وجمع معلومات كمية ونوعية بفضل الرصد عن طريق أطراف ثالثة والتأزر المحتمل مع مبادرات أخرى مثل سجل الحكومة الاجتماعي الشامل. وفيما يتصل بالتحويلات القائمة على النقد، ينبغي للبرنامج الاضطلاع بما يلي: (أ) تقييم احتمال استخدام القسائم في المناطق النائية والتحويلات الإلكترونية في المناطق الحضرية التي تحصل عادة على المساعدة عن طريق القسائم؛ (ب) توطيد الشراكات مع مقدمي خدمات الهاتف المحمول.